التحضر والمشكلات الإجتماعية

مالك شليح توفيق

أستاذ محاضر بقسم العلوم الاجتماعية ، جامعة مستغانم

تمهيد:

لا شك أن التحضر أيّا كان نمطه يرتبط بالبناء الكلي للمجتمع، ففوق كونه أسلوبا للمعيشة يرتبط بكل جوانب الحياة في المجتمع، هو أيضا عملية مؤثرة في النظم الاجتماعية المكونة للتركيب الاجتماعي. كما أنه وثيق الصلة بنسق القيم السائدة، فهو أسلوب حياة يتبلور في ضوء أفكار الناس وتقاليدهم وعاداتهم، ويؤثر بالتالي في تحديد أنماط سلوكهم وفق ما يعتقدون من قيم وما يلتزمون بأعراف.

ومن الطبيعي أن تكون الأسرة هي أكثر النظم الاجتماعية تأثرا بالنمط الصناعي للمدينة، ولعل أول هذه التأثيرات وأهمها يتمثل في تحول وتغير الشكل الذي اتخذته الأسرة من نمط ممتد سائد في المجتمعات الريفية إلى آخر زواجي أو نووي، وهو نمط مناسب وملائم لمتطلبات النشاط الصناعي، بل أنه انعكاس صادق له. وقد ترتب عن ذلك أن اختلفت أساليب التنشئة الاجتماعية بالأسرة، فأصبحت المشاركة وتبادل الرأي والاستقلالية والديمقراطية وتنمية القدرات هي الظواهر الشائعة بين أفراد الأسرة الواحدة وتقلص دور الأب والأم وصار قاصرا على عملية التوجيه والإرشاد مقابل العنف والقهر والإرغام في الأسرة التقليدية.

يرى "أفلاطون" في مدينته الفاضلة أنّ جمال المدن يأتي من خلال الاهتمام بالإنسان وثقافته ومبادئه وعلاقاته طبقا لمنظومة حكم توزيع المهام فيها حسب الدور الموكل لكل طبقة من المجتمع. ويرى" فتروفيوس" أنّ جمال المدينة يتحقق بإحكام النسب واستخدام المقاييس الإنسانية في العمران، وإظهار قوتها وتحسينها وديمومتها على يد معماري أخلاقي. بينما يرى "ابن خلدون" أن جمال المدن يأتي من رقي التفاعل الإنساني في المكان والإدارة الرشيدة، التي استنتج وجودها من دراسة تاريخ العلاقة ما بين الناس والعمران البشري، هذا الأخير الذي كان من بين اهتماماته المدينة، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تشكّل موضوعا أساسيا للعلوم الاجتماعية مجتمعة، مما يصعب على علم بعينه فهم الواقع الحضري بمختلف جوانبه وذلك من أجل تحليل الحياة المدينة، فهي شبكة معقدة من الروابط والمعاني، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات والصراعات والتناقضات التي تظهر حولها.

1- مفهوم التحضر:

يشير معنى التحضّر إلى :" أنه ظاهرة اجتماعية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون

بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية [1]".

رغم بساطة هذا التعريف، فإنه يشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي: الحراك الجغرافي للسكان، التمركز السكاني في المدن، التكيف التدريجي مع شروط الحياة في المدينة، وكذا التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية وبالتالي ننحو صوب الاتجاه نحو الفردية.

إن الخوض في التعاريف النظرية العديدة للتحضر التي يزخر بها تراث علم الاجتماع، فإننا من الناحية الواقعية الإمبريقية يمكن أن نميز بين خمسة (5) معاني للتحضر، وذلك في ضوء العمليات الاجتماعية التي تصاحبه وتتمثل في :

المعنى السوسيولوجي: يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديمغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصاحب التجمع السكاني، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري تترك آثارا واضحة على الأفراد والجماعات بعضهم ببعض، وكل ذلك يحدث نمطا جديدا من العلاقات والسلوكات والتصورات والذهنيات ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها يكتسبها بالتدرج الفرد المتنقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها. وهكذا فالتحضر يؤدي إلى إحداث حالة من

الوجود الاجتماعي بشقيه المادي واللامادي، يتسم بالتعقيد، يفرض نفسه على الأفراد والجماعات للتكيف معه، وهو معنى الحضرية عند "لويس ويرث" الذي يعني أسلوب أو نمط حياة يتميز به سكان المدن تفرضها الطبيعة الأيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة، والتي جميعها تكسب سكان المدن ثقافة خاصة تسمى الثقافة الحضرية. كما أصبح معروفا أنّ الحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التحضر؛ أي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول إلى ذلك سواء بالميلاد أو بالهجرة أو بظهور المدينة في موطنهم الذي نشئوا فيه. فحسب "ويرث" التحضر يؤدي إلى تغير أساسي في طبيعة ونوعية العلاقات الإنسانية[2].

المعنى الجغرافي: يشير التحضّر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية، سواء بتوسّع التجمعات القائمة نحو محيطها الريفي أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحوّل اقتصادي أو إداري أو ظهور مدن جديدة ومدن صناعية، حيث أن الفضاء هو كل ما اتسع من الأرض ساحة مكانا واسع للتفاعل بين الأفراد. [3]

إن التوزيع الجغرافي للمدن على الرقعة الجغرافية له دلالة بالغة الأهمية وعلى أكثر من صعيد اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي واستراتيجي، فهو مؤشر على الصحة الحضرية للمجتمع، "كما نجد أن الفضاء هو كل ما يميّز المساحة، وله معاني متعددة وتفاسير عديدة حسب كل الاختصاصات المختلفة، حيث تتناول الفضاء من زوايا متعددة حسب اهتمامات كل تخصص.

المعنى الديمغرافي: يشير إلى زيادة عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديمغرافيتين أساسيتين هما : النمو السكاني الطبيعي للتجمع والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة (نزوح ريفي)، وفي هذا يرى "كنجسلي ديفيز" (kingsly Divis): " أن التحضر هو نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان، ويؤكد أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن"[4]، حيث أن كل من الزمان والمجال هما أغلى ما يمتلكه الإنسان، بهما يستطيع ضمان بقائه من خلال استعمال الطاقة المتوفرة فيهما والتي هي في متناوله. [5]

المعنى الأيكولوجي: يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضّر من ازدياد عدد البنايات وتجاورها وتوسّع حجم المدينة وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة. تنتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة تتميز بعلاقات جوار خاصة وكثافة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر. ولذلك فإن البيئة الحضرية قد تؤدي إلى تلاقح الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات وما يتولّد عن ذلك من ابتكار وإبداع، فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري، وذلك عندما يسود التنظيم المحكم في هذه البيئة[6]. كما قد تؤدي البيئة الحضرية إلى انتشار الأمراض والآفات الاجتماعية وقلة الأمن والاضطرابات الاجتماعية عندما تسودها الفوضى لعدم القدرة على التحكم في الديناميت الطبيعية للمجتمع الحضري، حيث أنّ المدينة بانعكاس المجتمع في الأرض يغير بنيتها الفوقية وقاعدتها الاقتصادية وعلاقاتها الاجتماعية. وذلك لأنّ البيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاءا واسعا للحرية والتفاعل وتتميز بالتباين الشديد والمجهولة والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية، وهكذا فإنّ التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة.

المعنى التنظيمي: أبرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين تسهر عليه تنظيمات قائمة بذاتها، وهذا التحوّل في نظام الضبط الاجتماعي يسير جنبا إلى جنب مع التحوّل في نظام العلاقات الاجتماعية بسبب التحضر والبيئة الحضرية، إلى جانب أنّ الفرد الحضري يصبح فردا تنظيميا ينتمي في ذات الوقت إلى تنظيمات عديدة حتى تستقيم حياته في المدينة، إلى درجة القول أنّ المدينة تتميز بتنظيماتها التي تنتظم في إطارها العلاقات والجهود والأعمال الفردية والجماعية لتلك الجموع البشرية التي تجوب أرجائها وهكذا فالتحضر تنظيم.

2- المداخل النظرية للتحضر:

هي تلك النظريات والمقاربات التي تبحث في أسباب ظهور المدن ونموها، وهنا نجد الباحثين يميّزون بين مدن ما قبل الصناعة (ما قبل الثورة الصناعية) ومدن ما بعد الصناعة (بعد الثورة الصناعية)، باعتبارها مختلفة عن بعضها اختلافا كبيرا في البساطة، الحجم، البناء الاجتماعي والنشاط الاقتصادي[7]، ولهذا تبلورت في إطار هذه النظريات عدة مداخل نظرية لتفسير التحضر أهمها ما يلي:

2-1- المدخل الاقتصادي:

تعتبر محاولة "**شارلز كولي**" (Charles Cooly) في 1894م أول محاولة نظرية في تفسير نشأة وتطور المدن، ثم جاءت بعده محاولة "**أدنا فيبر**" (Adna weber) 1899م ركزت بدورها على الدور الاقتصادي لنشأة المدن مثل كولي.

وتنطلق النظرة الحديثة للتحضر في نطاق هذا المدخل من فرضية أساسية مفادها أن حركة السكان تابعة للنشاط الاقتصادي بحثا عن فرص العمل. ولهذا تتجه السياسات الحديثة نحو خلق مراكز نمو جديدة، مثل أقطاب نمو وتنمية ومدن ومناطق صناعية من أجل تحقيق إعادة هيكلة الخريطة السكانية والعمرانية للبلاد، حيث أن المستهلك شيء عادي يجلب اليد العاملة لمختلف الشرائح ويشتغل ضمن الأعمال الفوضوية، حيث أن كل هذه النشاطات غير قابلة للتقييم.

لذا فسياسات التحضر تعتمد أساسا على سياسة توجيه التوطين الصناعي بهدف توجيه حركة السكان من أجل تعمير جهات معينة من الوطن وتخفيف الضغط العمراني على جهات أخرى، حيث أن النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يبحث عن إشباع رغبة هدفها الوصول إلى منفعة بوسيلة رشيدة وعقلانية، ففي هذا المدخل إن عملية التحضر ترتبط بالتحول الاقتصادي بشكل رئيسي مستندا في ذلك على التجربة التاريخية للثورة الصناعية[8]، حيث أن ظهور الصناعة قد أدى إلى جذب الآلاف من الأيدي العاملة من الأرياف والمراكز الحضرية البسيطة إلى المدن الصناعية الرئيسية، ويؤكد هذا المدخل على أنّ الأساس الاقتصادي هو المعيار المحكم في نشأة المدن ومشكلاتها[9].

كما نجد النشاط الاقتصادي هو الذي يبدله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال والخدمات، إحداهم اجتماعية وأخرى فردية[10].

2-2- مدخل الحتمية الاجتماعية أو التغير الاجتماعي:

لعل التحليل الذي قدمه "ابن خلدون" يعد أهم تحليل في هذا الميدان، والذي يربط التحضر بالتحول الذي يصيب نمط المعيشة وانتقالها من حالة الاعتماد على الضروريات إلى الاعتماد على الكماليات التي تستوجب ظهور الفنون والصناعات المختلفة التي تلبيها، والتي لا يمكن أن تتم إلا في المدن، معتمدا في تحليله على الاجتماع للتعاون على الاحتياجات السوسيو-إقتصادية، ثم تحدث تطورات وتغيرات أخرى ناتجة عن هذا الاجتماع نفسه متمثلة في التراكم الاقتصادي الناتج عن التعاون الذي يهدف إلى تحسين ظروف الحياة التي تؤدي بدورها للانتقال إلى نوع ثاني من نمط الحياة وهو النمط الحضري القائم على الكماليات وظهور المدن، وهذا بعدما كانت الحياة قائمة على الضروريات والبساطة في البادية، وهكذا يصوّر ابن خلدون مسار التحضر في خط مستقيم على النحو التالي : [11]

لا تستقيم حياة الإنسان بالاجتماع ← التعاون← إنتاج ما فوق الضروري← الإنفاق على الكماليات ← الصنائع← العمران الحضري.

أما التحاليل الحديثة التي تعتمد على عامل التغير الاجتماعي في تفسير ظاهرة التحضر، فترى بأن المركز الحضري ليس مجرد أعداد من السكان الذين تشدهم جملة من العوامل الاقتصادية، وإنما هو مركز التفاعلات والنشاطات الاجتماعية والثقافية ونواة لمفاهيم جديدة تتركز فيها النشاطات الثقافية، كالجامعات والمعاهد والمؤسسات الترفيهية...الخ وفيها تنتشر المعلومات والأخبار اليومية عن طريق الصحف والمجلات والتلفزيون، وتأخذ هذه المعلومات في إحداث التغييرات في المناطق المحيطة بها، فتجذب المدن الآلاف من السكان الباحثين عن التجديد في حياتهم والتخلص من الرتابة اليومية في الأرياف [12].

لذا فإن الرغبة في التغيير تكون إحدى العوامل الهامة في التحضر، حيث لا يمكن تحقيق ذلك، إلاّ في المدن خاصة بعد أن غزت وسائل الاتصال الجماهيري في الأرياف والقرى وسهولة المواصلات والاتصال وانتشار التعليم الذي يجعل ذلك شيئا ممكنا بالنسبة للشباب الطموح. [13]

إنّ التركز والمركزية الحضرية في القرن العشرين (ق 20م) ترتبط بالتصنيع وحده، وإنّما ترتبط بالتيارات الفكرية، فالمدن لا تأتي كاستجابة الإنتاج أو الاستهلاك أو للتوزيع والتبادل، وإنّما هي أيضا تشكل بناء إداريا للإنسان مرتبط بتنمية فكر من النمط العقدي[14].

2-3- المدخل السياسي – الإداري:

يركز هذا المدخل أساسا على العامل السياسي في التحضر، سواء كان الأمر يتعلق بدور الدولة في إنشاء وتخطيط المدن وتنظيمها " وبوصفها مركزا للحكم فيها تتركز إدارات الدولة وبخاصة الشرطة، الضرائب، الخدمات الأساسية "[15]. والتي يترتب عليها ظهور مراكز

حضرية نتيجة لذلك باعتبار المدينة هي مركز الحكم والسلطة ومن ثم الإدارة، وما يرتبط من مصالح للسكان التي يتبعها تركز في النشاط، وهكذا يصبح التحضر حتمية سياسية. فالبعد السياسي للمدينة محدد بكونها مركزا فيها تتركز إدارات الدولة والأجهزة الرسمية المختلفة للدولة[16]. كما تتركز تبعا لذلك كثير من الأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدماتي، ومن ثم فإن التحضر يصبح تابع لجميع هذه العوامل (الوظيفة السياسية – الإدارية) للمدينة، وبذلك تعتبر هذه الوظيفة السياسية تمثل في كثير من الأحوال ركنا أصيلا في نشأة المدن ونموها وتطورها، فضلا من أنه يحول في – الغالب – دون محاولة زحزحتها من موقعها.

كما نجد ابن خلدون أنه قدم لنا التحضر، حيث يمكن تصوّر التحضر حسب المدخل السياسي لابن خلدون في خط مستقيم كما يلي :

العصبية ← الملك ← المدينة ← زيادة الإنفاق ← زيادة الاستقطاب ← زيادة الحضر. [17]

2-4- المدخل الديمغرافي:

يفسر هذا المدخل التحضر بناءا على التحولات السكانية سواء بسبب النمو الطبيعي أو بسبب حركة الهجرة التي تؤدي إلى تحوّل مناطق إلى تجمعات حضرية، ورغم أن هذا التحضر سببه الأساسي هو النمو السكاني بسبب الهجرة، إلا أنّ ذلك يعتبر مظهرا أكثر منه سببا؛ أي لابد من البحث في أسباب الهجرة، سواء كانت أسباب اقتصادية كظهور موارد اقتصادية معينة، أو سياسية كحروب وسياسات ترحيل السكان، أو الكوارث طبيعية كالجفاف. ومن ثمّة فإنّ دراسة الشباب من خلال علاقته مع الآخر، ألا وهي السلطة، وكذا الاهتمام به لإنشاء سياسة خاصة بالتكوين والتعليم لهذه الفئة[18].

ويركز هذا المدخل على أثر التزايد السكاني وتركيب السكان والتغيرات السكانية، حيث يعتقد أصحابه أن عملية التحضر تتم نتيجة للعمليتين الديمغرافيتين التاليتين:

1- التزايد السكاني الطبيعي تحوّل القرى إلى مدن كبيرة.

2- التزايد السكاني غير الطبيعي الناتج عن الهجرة من الأرياف إلى المدن[19].

3- بعض مشكلات التحضر:

إنّ التحول الحضري السريع صاحبته مجموعة من المشكلات من حيث المصدر، فهي أنواع فقد تكون طبيعية كالكوارث أو فسيولوجية خلقية وقد تكون اجتماعية (السلوك الاجتماعي)، أي انحراف الأفراد عن معايير المجتمع. ومن أهم المشكلات الاجتماعية هي النمو الحضري الذي يظهر بشكل أوضح في المدينة أو بين سكان الحضر وهي مشكلات يعرفها المجتمع الحضري أينما وجد :

- **الازدحام** : درجة تركز عالية للسكان أو الخدمات، أو للوسائل، بحيث يزدحم عدد كبير منها على مكان جغرافي صغير، وسائل النقل، المدارس، المستشفيات...إلخ خاصة في الجزائر .
- **الترييف** : يشاهد المرء في المدينة العربية الكثير من المظاهر الريفية تتمثل في وحدات السكن ومكوناته، وكذلك في كيفية التعامل مع مرافق المدينة من طرق وساحات وميادين...إلخ.(تربية قطعان ماشية في نفس المكان الذي يسكنه ويتجوّل بها في وسط الأحياء السكنية، ذبحها على قارعة الطريق وبيعها، واستخدام الحيوانات كوسائل للنقل.

نصب الخيمة الكبيرة أو سرادق في منتصف طريق عام، سواء كانت بمناسبة مفرحة أو محزنة، وبالتالي يقفل الطريق لعدة أيام مما يعيق ويعطل استخدام الساحة المخصصة لوقوف السيارات أو مكان مخصص لغرض عام، وهذه الظاهرة أصبحت تمارس بكثرة في المدينة الجزائرية[20].

- **تدهور البيئة** : كنقص دورات المياه وأن تكون مفتوحة ونظيفة في جميع الأمكنة العامة كالمطاعم، المقاهي، الأسواق، محطات السيارات، تراكم القمامة لتدهور مستوى الخدمات في هذا القطاع في كثير من المدن العربية، مما يسبب هذا تلوث البيئة، بالتالي انتشار الحشرات والأمراض خاصة في الصيف.

إفتقار للمساحات الفراغ للأطفال، مساحات مشجرة، الميادين الرياضية، وهذا يرجع للاتجاه العام الذي أصبح سائدا بين سكان المدينة العربية والمتمثل في التكالب على الربح المادي والكسب بمختلف الطرق وبسرعة إلى جانب ارتفاع أسعار الأرض إلى مستويات خيالية.

- **أزمة الفقر والسكن العشوائي** : توجد أحياء سكنية فقيرة في أغلب مدن العالم.

إنّ هذه الأحياء تفتقر لضروريات الحياة في المدينة، غير أن الكثير من المدن العربية لم تستطع التخلص من أحياء الصفيح والأحياء الفقيرة، بل توجد أدلة على أن الأوضاع السكنية سارت خلال العقود الأخيرة في اتجاه التدهور وليس نحو التحسن مما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة والجنوح وإلى ارتفاع معدلات البطالة...إلخ[21].

3-1- مشكلات ظاهرة التحضر في الجزائر :

لا شك أن لعملية التحضر السريعة في الجزائر مساوئ تتجلى في استمرار نمو المدن بمعدلات ديمغرافية هائلة تفوق النمو الاقتصادي، قد ترتب على ذلك العديد من المشاكل المتعلقة بتلبية المطالب المتزايدة إلى السكان سواء في مجال الإسكان أو الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والخدمات المختلفة الصحية والتعليمية والتجارية.

كما نجمت مشاكل التحضر في الجزائر عن عدة عوامل أبرزها غياب خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعدم تحقيق التوازن بين الأقاليم الجاذبة (المناطق الساحلية) والمناطق الطاردة (الأقاليم الداخلية) خاصة منها ذات الطابع الجبلي، وهذا ما جعل المدن الساحلية ذات التوطين الصناعي تعاني في معظم الأحيان من غياب خطة تنموية متكاملة،

وعليه فالمدينة الجزائرية كانت تنمو بوتيرة سكانية تتماشى عكسيا مع النمو الاقتصادي والخدمات المتوفرة[22].

وبالفعل فالمدينة الجزائرية عرفت نموا حضريا كميا على حساب عملية التحضر النوعي والتي هي في الصميم عملية اقتصادية، اجتماعية وثقافية. ومن ثم وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكديس السكاني أسماها "**بارك Park**" بظاهرة تحضر زائدة ومفرطة والموجودة داخل العديد من المجتمعات المختلفة، يشير هذا النوع من التحضر إلى قلة مناصب التصنيع، نسبة البطالة مرتفعة، أي أنّ معدلات التحضر تكبر معدلات التنمية الاقتصادية، فزيادة نسبة سكان المدن لا ترجع إلى تزايد الحاجة للوظائف والأعمال نتيجة لظهور المشروعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تستدعي وجود المزيد من الأيدي العاملة، وإنّما ترجع إلى سوء أحوال المناطق الريفية التي يسودها الفقر وتزايد السكاني وعجز العمل الزراعي على استيعاب هذا الفائض السكاني الأمر الذي يدفعهم إلى الهجرة نحو المدن[23]. ففي المدينة يصعب إقامة الصداقة حيث يواجه سكان المدن بصفة خاصة بالأدوار المؤقتة والجزئية إلى حد كبير، مما يؤدي إلى مستوى عال من السطحية والإهمال وتكون النتيجة العامة لهذا الوضع ضعف التكامل الاجتماعي الذي ينعكس في صورة العزلة، الانسحاب، الإحباط، وبالتالي الاغتراب ثم السلوك المضاد للمجتمع[24].

ومن أهم مظاهر التغير الاجتماعي في الحياة الحضرية هو هجرة العائلات الريفية إلى المدينة بحثا عن الاستقرار والتمدن، فنجد أن الطلب على السكن في المدن ارتفع.

3-2- مشاكل الشباب المديني :

*- **المشاكل الاجتماعية والثقافية والنفسية** : يؤدي التحضر والتصنع إلي ضعف الروابط الاجتماعية بين الناس، فقلما يتعاون سكان المدينة في إطفاء حريق أو إنشاء مدرسة، كما يضعف الضبط الاجتماعي القائم علي العلاقات الأولية وتقل بذلك سلطة المجتمع علي أفراده ويفعل كل إنسان ما يريد أن يفعله دون مراعاة للتقاليد والعادات دون حماية للآخرين. [25] ففي الأحياء الشعبية نجد أن الشباب يستمد قوته وراحة بله في الدين والوافد من الريف إلي المدينة يجد أن منطقة إقامته وسكناه الأولي هي الأحياء المتهدمة المتخلفة بما فيها من مشكلات صحية وغذائية فضلا عن مشكلة الفقر وسوء التكيف، أما المهاجرين إلي المدن ممن لا عمل لهم فيشعرون بالإحباط الذي يؤدي إلي فقدان الإحساس بالالتزام الاجتماعي وقيم المجتمع وتقاليده، مما يجعل الفرد لا يحس بالمسؤولية ويسعى للحصول علي ما يراه حق له سواء كان ذلك بطرق مشروعة أو غير مشروعة. [26]

تظهر في المدينة مشكلات مختلفة مثل الجريمة، القتل والسرقة وإتلاف الملكية العامة الخاصة والعنف، كما تظهر مشكلة الأحداث والمتسولين والمتشردين والبغاء والأمراض العقلية والإفراط في شرب الخمر والمخدرات ولعب الميسر.

كما أن شباب المدينة هم الفئة التي تمثل المجهول السوسيولوجي من خلال عدم معرفتنا لخصائص الشاب وما يريد أن يفعله في المجتمع بصفته فاعل اجتماعي، ومن تم ما فما علاقة هذا الشاب بأسرته ومن حوله، وبالتالي نجد من مظاهر التفكك حدوث الشقاق أو النزاع بين أفراد الأسرة الحضرية وارتفاع معدلات الطلاق بصورة لم تكن مألوفة من قبل وارتفاع نسبة تشرد الأحداث. (27)

إن شبابنا أصبحوا أكثر ميلا للعزلة والتشاؤم والحقد وأكثر اندفاعا نحو العنف والتمرد والعصيان والاغتراب والضياع، وكذلك هم أكثر عرضة للانحراف الفكري والشرذمة الثقافية، وتبني ثقافات غربية هدامة أحيانا، ومع الأسف أقول كذلك إنهم أكثر تخلفا تكنولوجيا، وأكثر توجها نحو جوانب الفكر والثقافة غير الجيدة وهم أشد عرضة للانحراف السلوكي والاجتماعي والصحي والنفسي، وأقل مناعة لمواجهة التحديات المستقبلية أو القدرة علي التعايش معها. (28)

***– المشاكل السياسية والاقتصادية** : كما أن هناك قطاعات واسعة من الشباب تعتقد أن من حقها أن تتقدم علي غيرها للحصول على الفرص الأفضل حتى وإن حرم الآخر منها. ومنهم من يعتقد أن للمواطنة مراتب غير متساوية وأنه مواطن من الدرجة الأولي لوقوعه في درجة مرتفعة من درجات التكوين الاجتماعي، لذلك فإنّ من حقه الحصول علي المواقع المتقدمة في العمل، حتى وإن كان غير مأهّل لها، مما يجعله يقبل مفاهيم التمييز ضد الآخر، واللامساواة الطبيعية بين الأفراد، وفي بعض الحالات يشرع مفاهيم المحسوبية والواسطة واحتكار المنفعة والسعي من أجل المصلحة، حيث أن مجموع النشاطات التي تتضمن إنتاج وتوزيع خيرات أو الخدمات الاقتصادية نجدها تفلت من رقابة الدولة والقياس الإحصائي، لأنها موازية للنشاط الرسمي(29) ، حيث الوجه الآخر يؤكد على موقف غياب العدالة الاجتماعية نظرا لغياب مفهوم تكافئ الفرص بين المواطنين، كما أن الشباب يسعي إلي تحقيق الثروة والمنصب والسلطة التي أو نالت من مفهوم النجاح، حيث أن الشباب يحاول تحقيق هذا النجاح من خلال أسهل الطرق وأقصرها، وبأساليب ليس من بينها تثقيف النفس والحرص علي من التعليم.

تشكل مشكلة البطالة إحدى المشكلات الهامة المسببة للتوتر القائم بين الشباب والنظام السياسي، وترجع هذه المشكلة في المجتمعات المتخلفة التي اقتحمت النظم التعليمية فيها أبوابها لاستيعاب مرحلة الشباب، مثلما هو حادث في المجتمعات المتقدمة، غير أنّ انهيار الترابط العضوي بين النظام التعليمي والاقتصادي في المجتمع وعدم التنسيق بين مدخلاتهما ومخرجاتهما من حيث الأفراد المؤهلين من شأنه أن يدفع إلي ظهور مشكلة البطالة بين المثقفين، وهي المشكلة التي أصبحت تؤرق النظم السياسية في هذه المجتمعات. ومن ثم نجد أن الشباب في المجتمعات المتخلفة لا يواجهون فقط الفساد والانهيار والعتاد السياسي، ولكنهم يواجهون أيضا القلق حول المستقبل الشخصي المحفوف بالمخاطر وعدم الأمان، إذ نجد أن المجتمعات المتخلفة .كصيغة واحدة . تنتج شبابا بأعداد كبيرة تتجاوز الفرص الملائمة لتدريبهم إذ عادة لا تتيسر سنويا الوظائف لآلاف الخريجين، الذين يتزايدون بمعدلات عالية ويشكلون مصدر إقلاق وتوتر بالنسبة لنظام السياسي خاصة في المجتمعات الحضرية. (30)

4– مشاكل الحياة الحضرية في الجزائر:

تختلف المدن عن بعضها البعض اختلافا مميزا في أنماط الحياة الحضرية، ولاشك أن التجمع الحضري في مكان واحد يؤدي لا محالة إلى مشكلات وظواهر اجتماعية منها:

4–1–العنف الحضري أو العنف المديني: (La violence urbain)

إن حجم المدينة والمهن والحرف المنتشرة بها والأعمال الإدارية والتجارية والصناعية التي تحرك وجودها لم تعد كافية لتحديد خصائصها، لأن المعنى الذي نعطيه أو نتخيله لمجتمع المدينة قد لا يكون كذلك في الواقع.

إنّ مجتمع المدينة يفرض علينا آليات وخصوصيات أخرى تتعلق بفهم التفصلات القائمة بين الناس من جهة، وبين الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية من جهة أخرى (شروط وظروف أوقات العمل، الهجرة، البطالة، وسائل الراحة والترفيه، الخدمات العمومية، الفوارق الطبقية بين الناس، العنف)، وتعتبر كل هذه الظواهر أثار سلبية على المدينة، بحيث ركز رواد مدرسة شيكاغو على التكاليف المرتبطة بحياة المدينة (التفكك، الهامشية، غياب الحس الجماعي).

فالمدينة[31] وحدة سياسية، ولا تزال وسيلة للتعبير السياسي ومسالة الانتخاب، حيث يتجسد فيها التعبير عن الرأي بشكل أكثر وضوحا عن باقي التجمعات، كما تتلاقى فيها مختلف التجمعات فيها مختلف الاتجاهات والأفكار لتكون وحدة سياسية يمارس فيها العمل السياسي والثقافي والاقتصادي.

ويؤكد لويسيان بأي " Lucian bey " على أهمية المدن في بعث الحضارات بقوله: " إن الحياة الحضرية المعاصرة هي المحرك الأساسي لمعظم النشاطات والعماليات التي ترتبط بالحداثة والتطور الاقتصادي".

وقد نتج عن النمو السريع للمراكز الحضرية انقسامات بين الجماعات الحديثة وسكان القرى قد مس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، إما في المجال السياسي فيسودها الاستقرار وعوائق في مجال بناء الأمة، لكن الدول التي تسودها الكثير من الانقلابات، فتبرر أهمية العواصم السياسية لدى سكانها وكأنها ثكنات عسكرية يبرر القوة السياسية التي ليست من نصيب السياسيين فقط في الدول النامية، بل قد يسيطر عليها الجيش أحيانا وذلك في غياب الديمقراطية وهنا المدينة رهينة رجل السياسية، بحيث يعتبر الفارابي في كتابه " أهل المدينة الفاضلة" أن الغلبة والقهر هما من خاصيات المدينة الضالة وفي ذلك يقول: " مدينة التغلب وهي التي قصد أهلها أن يكونوا قاهرين لغيرهم، الممتنعين أن يقهرهم غيرهم، ويكون كدهم اللذة التي تنالهم من الغلبة فقط "[32].

فالسياسة لا تقترن بالضرورة بالتعسف والعنف، ففي المدينة الفاضلة يسود العقل الكامل والقيم المثلى، وتكون السياسية فيها حكيمة وقويمة، حيث تهدف إلى إسعاد الإنسان، فمن خصال رئيس هده المدينة أن يكون بالطبع محبا للعدل وأهله ومبغضا للجور والظلم، وأهله يعطي الصفة من أهله ومن غيره، ويحثّ عليه، ويؤثر في من حل به الجور، مؤتيا لكل من يراه حسنا وجميلا، ثم أن يكون عدلا غير صعب القيادة ولا جموحا ولا جنوحا إذا دعي إلى العدل، بل صعب القيادة إذا دعي إلى الجور وإلى القيادة. [33]

إن العنف لا يمثل إلا مسلكا من مسالك التي تلجا إليها السلطة، وهي لما تقوم بذلك تحاول تبريره، إنّ الأفعال السياسية الحقة لا تحتاج إلى تبرير، أما العنف فيوجب في أغلب الأحيان التبرير. وتقول "**حنة ارندت**": " لا يمكن للعنف أن ينحدر من نقيضه الذي هو السلطة، وأنه يتعيّن علينا لكي نفهم العنف على حقيقته أن نتفحص جذوره وطبيعته "[34].

إذا الديمقراطية مسرحها المدينة رغم الاهتمام بالإمكانيات الثورية للمدينة، بحيث نجد تخلي الثوار عنها باعتبارها منبع الثورة إلى أن قامت فئة من أبناء الطبقات الوسطى في أمريكا اللاتينية والذين لم يكونوا عمالا مهاجرين أو صناعيين، لكنهم غادروا المدن باعتبارها لا توفر قاعدة للانتفاضة المسلحة وهذا ما جعل الحكومات تستطيع إحكام السيطرة على الفئات الاجتماعية داخل المدن، والتي تفقدها أحيانا ظهور جماعات إرهابية [35].

إن كتابات "**ميشال فوكو**" (Michel Foucault) " تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، تاريخ السجن، المراقبة والعقاب الكلمات والأشياء "...إلخ تدل على أنّ العنف متواجد في جميع المستويات وله مظاهر مختلفة، وكثيرا ما يرتبط بالسلطة (أيّا كان نوعها) وبالسياسية وبالظروف التاريخية: " فهناك عنف في المعرفة والخطاب، وعنف في القوانين، وعنف في السجون، على أنّ العنف الذي يحمل دلالات بالنسبة للمجتمع الحديث هو ذلك الذي يتجلى في مؤسسات السجون، فيتعرض الإنسان لأبشع التعذيب الجسدي والنفسي" [36].

إذا كان يرى "ميشال فوكو" أن العنف الذي يحمل دلالات بالنسبة للمجتمع الحديث هو ذلك العنف الذي يتجلى في مؤسسات السجون.

4-2- العنف الجماعي ضد المدينة:

بالرغم من أن علماء الاجتماع والفلاسفة صنفوا العنف في أبواب كثيرة، إلا أنها تنحصر في حالتين؛ تمثل الأولى الأصل وتنتج عن حالة نفسية مرضية للشخص الذي يعتمد في تصرفاته على العنف الذي ينطوي على ممارسة الضغط والإكراه بالقوة ضد الآخرين بغير حق، أو سبب يقنع الضحية والشاهد، حيث يكون هدفه من ذلك إشباع رغبات أساسية كامنة لديه، يحبذ الحصول عليها بالعنف أو يصر على ذلك، ويمكن أن تكون هذه الرغبات مادية أو معنوية، وقد تكون بسيطة، تافهة أو ثمينة مكلفة، ولكنها في المقابل ستسب العدوى

للضحية. لتظهر الحالة الثانية عنف دفاعي أو وقائي*، يقع في تفسيرها العنف على انه آلية من آليات الدفاع ضد المخاطر التي تواجه الإنسان، ومن أجل البقاء والاستمرار في الحياة على اعتبارها طاقة غريزية كامنة تستيقظ وتنشط في حالات هجومية أو دفاعية يمكن أن تنظم ممارستها بالتشريعات والأعراف في المجتمعات وفق توجهات خاصة، وبهذا يتحول العنف إلى فكرة أو أداة عقائدية ترفع إلى المستوى القدسي، بل تتجاوزه. وبشكل عام فإن العنف هو أحد أوجه الروح السادة الكابتة في الفرد، وهو انعكاس من انعكاسات الأنانية لديه حتى وإن كان في حالة دفاع، والقاعدة تخرج عن الطبيعة لعدم إمكانية الالتزام بمن لطمك على خدك الأيمن، فحول له الأخر أيضا، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضا، ومن سخّرك ميلا واحدا فاذهب معه اثنين، وبعدم إمكانية تعميم أخلاق غاندي الذي يؤمن بعدم مشروعية العنف ويصنفه في باب الرذيلة.

ومع الإيمان بمسلمات "**جون جاك روسو**" الذي يقول: " أنّ العنف الشرعي هو عنف الدولة التي تستمد مشروعيتها وشرعيتها من العقد الذي يقيمه المواطنون فيما بينهم، يتنازلون بموجبه عن استخدام العنف بعضهم ضد بعض". وبهذا المعنى فإن العنف يصبح ظاهرة تنتمي إلى قانون الرداء لا إلى الثقافة رغم تأثيرها على نوعيته وشدته وحالاته، كإلغاء عقوبات القصاص: الرجم وقطع الأعضاء واستبدالها بحجز الحريات أو الغرامات المادية، ويكون استخدام العنف هنا للحفاظ على العدل أو لتحقيقه.

ولكن تصعب الأمور عندما يكون للعنف صبغة ثقافية في جوانب من أخلاق المجتمع، فعندما يتم الإجماع على التعامل بعنف مع مكونات المدينة الفيزيائية والطبيعية تظهر حالة اصطلح على تسميتها **بالعنف الجماعي** الذي يعد أخطر أنواع العنف على المجتمع، وهي ظاهرة مرتبطة بإفرازات المجتمع، تتأثر بالأبعاد السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وحتى القانونية، وكل واقعة عنف جماعي لها أسباب سواء مادية، أو معنوية، أو شخصية ويعزى ظهورها إلى إعلاء القيم المادية في المجتمع وغياب الوازع الديني، وتأتي على شكل انتقام من المجتمع، وتدل على انهيار نسق القيم السائد في المجتمع، وهذا العنف هو **عنف مبرّر** لدى مرتكبيه بسبب الإجماع على ارتكابه، ولأنهم يعتبرونه الوسيلة الأفضل للحصول على الحقوق في ظل وجود خلل في القانون أو في تجاهل تطبيقه.

وتشير الدراسات إلى أنّ العنف المتولد عن البدائية والعشائرية والهمجية والاستعمار، يمكن أن يتراجع كلما تقدمت المدنية، بمعنى أن دائرة العنف تضيق باتساع المدنية، على اعتبارات تتعلق بالإدارة والقوانين وأنواع الديمقراطيات والأنظمة وهي عملية اختبارا لنصوص النظرية السابقة على حالة عملية نعيشها في مدينتنا (التي يمكن أن تكون أي مدينة في الهلال الخصيب أو البدر العربي المضيء). نجد أن الواقع الفعلي يتجاوز النصوص النظرية دقة وترتيبا، فالعنف فيها إما شرعي ردعي قانوني لن تستغرق متاهاته، وإما عنف غير مبرر فردي يمكن معالجته عن طريق المصحات والإصلاحات وله مؤسسات محلية وعالمية، أو جماعي لا يمكن معالجته، تقوم به مجموعتان متنافستان على تحقيق مستوى متقدم من العنف، تفصح عن قيمة وجودها بتحقيق مكاسب مادية دون مناقشة النتائج التي ستعود بالضرر عليهم وعلى الجميع، ويمكن إعطاء صفة إيديولوجية القوة والتمكن والتنظيم لكلا المجموعتين بالدرجة نفسها رغم تباين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية مما يبين مجموعة النخبة المتمتعة بالإمكانيات المادية والنفوذ ومجموعة الفقراء الذين يمثلون الشريحة الأوسع.

ويمكن تعليل حالة العنف الجماعي في المدينة مهما كانت دواعيها، من خلال بعد أخلاقي عقلي، عملي، فوظيفة العقل الأساسية تكمن في الحفاظ على الحياة الإنسانية. أما العنف فإنه يهدف إلى تدمير الإنسان، وبالرغم من أنّ القاعدة تشير إلى اختلاف الغايات لكل منهما، فوجود العقل نفي حتمي للعنف، والعنف نفي حتمي للعقل، وظهر أحدهما يخفي الآخر بالضرورة، إلا أن الحالة المتقدمة من العنف الجماعي ضد المدينة جعل من العقل وسيلة في يد العنف، بحيث أنها عقلنت هذا العنف فأصبح معمّما على الجميع للانصياع والامتثال بوصف أقرب للعنف البدائي الذي ينتهج فيه " حرب الكل " لتحقيق المكاسب المادية لا غير. وأمام تأخر ممارسة العنف الشرعي للإدارة في الجانب من حياة المدينة، تلجا كل مجموعة من المجموعتين إلى ابتكار أعراف حاكمة متفق عليها ما بين أفراد المجموعة الواحدة، ومع ازدياد تمكن المجموعتين من العنف ضد المدينة تبدأ مرحلة شرعنة الأعراف المبتكرة للعنف وتسوية نتائجه لدى إدارة المدينة، وتتبنى الإدارة دور حماية مصالح المجموعتين بدل تولي دورها الأصلي في حماية المدينة من العنف، وتتخاطب الإدارة مع المجموعتين بلغة حتمية تستخدم فيها عناوين خلابة، كرعاية الاجتماعية وحماية حقوق الناس والتقدم الاقتصادي والانفتاح نحو الاستثمار، والمعاصرة والحداثة، والمستقبل المشرق تنعكس عمليا في التمكن من إطباق العنف بشكل أكبر على المدينة.

ويعتقد أن العنف الجماعي المنظم ضد المدنية بشكل منظم يمكن أن يؤدي إلى فوضى عارمة تتفشى فيها أنواع من العنف أشد، تتولد عن الثيوقراطيات(*) العقائدية الدينية التي تظهر كمرجعية أخلاقية وراء ابتكار الحلول للخروج من تفاقم الأزمة، لتقلع من جديد دوامة مداواة العنف بعنف أشد فأشد. ومع وجود تأثير لمتحكم مركزي فيها يتولى استعادة صلاحيته في استخدام العنف الشرعي كما في كتاب " الأمير" **لميكيافليي** الذي استوجب عليه أن ينتهج آليات عنف أشد ليتحكم في زمام الأمور، وليضع قواعد الانضباط الجماعي وتجريد المصالح الفردية والجماعية الخاصة المكتسبة، وإضافتها لرصيد مصلحة المدينة في ظل نقد عام لحالات العنف العائلي في البحث عن ضحية، ثم العثور عن مدينة تستعد لتلفظ أنفاسها الأخيرة. والجنّاة يستمرون في إطلاق أنواع من العنف لم تألفها البشرية، في مدينتنا القتل والخطف أو الاغتصاب، حالة نادرة من العنف، إذن العنف ضد المدينة بمفهوم الترهيب والترغيب : الترهيب الذي يأتي من صورة تردي حاضر المدينة وما ستؤول عليه الأمور في المستقبل، وإذا كان الملاذ هو" الله " فإن وعده لسوء المعاملة هوسهم الكنانة، والترغيب في العيش يأتي من منطلق مفاهيم تتعلق بالإنسانية، ويكون في الأمل ببناء جيل يعي الفضيلة والجمال، ليعمل على إصلاح ما أفسده هذا الاجتماع.

إذا في هذا العنصر نكون قد سبقنا الأحداث عن العنف والمدينة قبل التعريف به وأنواعه، وسيكون الفصل الموالي خاص بالأبعاد النظرية للعنف.

الخاتمة:

هكذا هي الحياة في المدينة، فالمدينة كتنظيم اجتماعي تؤدي مختلف الوظائف الاجتماعية، والمدينة كطريقة حياة تنظم الحياة الحضرية، والمدينة كبديل عن الريف هي روح الحياة العصرية، فهي ذلك الفضاء للتفاعل السياسي، الاقتصادي، وحتى الثقافي.

لقد أصبحت ظاهرة التحضر من أهم السمات التي طبعت التغير الاجتماعي لمختلف المجتمعات الحديثة وهي التي غيرت الكثير من مكونات البناء الاجتماعي وحصل تغير في نمط العلاقات الاجتماعية والقيم والاتجاهات والمعايير ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي ليصبح التحضر ظاهرة اجتماعية غلبت على المجتمعات الحديثة بجميع مؤسساتها.

كما أن التحضر هو انتشار نظام ومواقف واتجاهات وسلوك، فالمدينة ليست وحدة أو حيز مكاني فقط لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم ونموذج تنظيم وبظهور اتجاهات جديدة ظهرت بوادر تنظيم النسل والتي هزت المعتقدات الخاطئة وبلورت في أذهان الأفراد قيما جديدة، وقد أدركت المرأة أهمية الموضوع فيه من قائدة تلعب التوعية الدور الهام في تغيير قيم الأفراد وعاداتهم الاجتماعية.

وتلعب المدينة باعتبارها الوسط الحضري الدور الحاسم في التغير ولعل أخطر التغيرات هو تفشي الفردية نتيجة الاستقلالية مما أثر على الأسرة الجزائرية بالدرجة الأولى الذي أنعكس في تحولها الذي مس بنائها وتركيبها والعلاقات الأسرية الداخلية. وبهذا، أضحت المدينة تتميز بتعقيد وتشابك مشكلاتها، تتصف بنظام العشوائية، حيث تنتشر الأحياء القصديرية والأكواخ بسبب ظروف الإسكان التعسة، وسوء التسيير الإداري بها، هذه العوامل خلقت فضاءا شاسعا للظواهر الاجتماعية، فكان ما يسمى بالفضاء المديني وكان العنف الحضري بمختلف أنواعه.

ومن بين الظواهر التي عرفت انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة، خاصة في المدن الكبرى ظاهرة العنف بشتى أنواعه، هذه الظاهرة التي أصبحت الهاجس الأكبر في المجتمع الحضري، والتي عنيت بعدة دراسات ونظريات كانت مفسرة ومحللة لها من أجل الوصول إلى حلول ناجعة.

إن التغير الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي عرفه المجتمع الجزائر يؤدي إلى إضعاف الدور التقليدي للعائلة كوحدة ذاتية متضامنة وكمؤسسة فعالة لمراقبة الأفراد، وهذه الوضعية قد وسعت الهوة بين الآباء وأبنائهم وما صاحب ذلك من صعاب وانحرافات وتسبب في ازدياد الطموحات والخرافات في أوساط عامة الشباب الذي كثيرا ما رأى بأن هذه التغيرات هي خطر ضد طريقة الحياة التقليدية، فالطريقة الحضرية الجديدة صاحبتها احتياجات جديدة وضغوط اقتصادية حادة بينما وسائل تحقيق تلك الاحتياجات كانت محدودة، وعليه فالحرمان النسبي كان شعور كثير من العائلات الضعيفة الدخل، وهذا يبدو عاملا مساعدا في ارتفاع نسبة الإجرام.

إن الشباب الجزائري الذي يمثل الغالبية العظمى للمجتمع قد تأثر كثيرا بهذا التغير الاجتماعي السريع وبمشاكله وخاصة في المدينة ففي وقت أصبح فيه التعليم العمل المأجور، السكن، الحصول على المال من أهم أهداف الشباب إلا أن كثيرا من الشباب عجزوا عن تحقيق هذه الأهداف، فمشاكل العمل والسكن شجع كثيرا من الأفراد على التسكع في الشوارع والطرقات حيث الميل إلى الإجرام والعنف مع الجماعات المنحرفة وعليه، فقد وجد المنحرفين الذين يمارسون العنف ضد أفراد آخرين يعيشون في الفقر، سكن مكتظ وسعيد، جو عائلي مضطرب، تربية سيئة، زيادة على ذلك هناك عدد معتبر من هؤلاء المجرمين طردوا من المدرسة في سن مبكرة ليجدوا أنفسهم بطالين أومتجولين في الشوارع أدى بهم التسكع في الشوارع إلى تعلم تصرفات منحرفة مثل السرقة، بيع المخدرات، شرب الخمر.

وعلى الرغم من تبيان الأطر الثقافية والحضرية بين مجتمعات العالم الثالث وبين المجتمعات الغربية، فإن دول العالم الثالث عملت انطلاقا من غيرها بقوة الشباب المادية والمعنوية والبشرية وبدورهم في إحداث النهضة الشاملة؛ أي مجتمع يريد أن يفرض وجوده في العالم، ميزته اليوم التحديات المختلفة والمتعددة.

إن العنصر الشبابي في وضع وفي تجديد الحياة الاجتماعية عبر مختلف مراحل التاريخ والمجتمعات تتجلى من بين ما تتجلى في رفضه لكل الضغوط والتوترات التي تفرض عليه، وبالتالي دخوله في صراعات عنيفة مع مختلف الأشكال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فبهذا أحدثت قضايا الشباب ومشكلاته حيزا كبيرا في العديد من الأبحاث السوسيولوجية والأنتروبولوجية والنفسية لتلك الأبحاث التي رأى في الشباب فئة حساسة وهي المرشحة لتحمل كل الفئات الاجتماعية والسلوكية، وهذا ابتداء من تعاطي المخدرات إلى الجريمة والعنف، وما إلى ذلك، لأنها تمثل أيضا أكثر الفئات هشاشة وقابلية للوقوع في تلك المشكلات.

والجزائر لا تختلف عن بقية الأمم والدول من حيث الأهمية التي توليها للشباب الذي أصبح يمثل وزنا ديموغرافيا خاصة في وقتنا الحالي، غير أن انخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر بسبب الانفجار الديموغرافي الذي أصبح متسارعا بشكل واضح وتمركز المراكز الاقتصادية والاجتماعية والتكوينية في المدن الكبرى للبلاد والوضع اللاأمني الذي عاشه المجتمع الجزائري خلال الأزمة الجزائرية (العشرية السوداء) من إرهاب جشع على هجرات سكانية كبيرة من الأرياف إلى المدن بحثا عن حياة أفضل، كما أن العديد من هؤلاء الفارين إلى المدن يعانون من انخفاض مستوى دخلهم وتردي في مستوى مجمل الخدمات، فهذان العاملان أديا بالرغم من ارتفاع العائدات البترولية إلى انقطاع جزء هاما من الشباب عن الدراسة، وسقوط جزء منه في متاهات الآفات الاجتماعية.

إذا هكذا هي المدينة مسرح للهو وتنزه وملعب لعنف والجريمة، فالميدان أو الفضاء الحضري بعد الدراسة الميدانية اتضح أن المدينة تسير دون قانون، قانون يمنع الجريمة وينظم ويسير الحظيرة السكنية حيت يعم الأمن والاستقرار.

هي المدينة، وهو الفرد، وها هي ذي التنشئة الاجتماعية والسلوكات المتباينة، فمن يفرض نفسه على الآخر؟.

الهوامش:

1. محمد بوخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001م، ص 23.
2. محمد بوخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، المرجع السابق، ص 28.
3. Moles. A. Rohmer E. psychologies de l'espace, l'harmattan, Paris, 1998, P 13.
4. محمد بوخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، المرجع السابق، ص 28.
5. نفس المرجع، ص 25.
6. Henri Lefebvre, Production de l'espace, 4eme Anthropos, Paris, 1974, P 403.
7. Henri Lefebvre, le droit a la ville, Enthropos, Paris,1972, P 24.
8. Henni, A essayé sur l'économie, Parallie, CAS de l' Algérie, E.P.U Alger, 1992, P 25
9. Max weber, la ville, aubier, Mantaige, Paris, 1982. P 54
10. محمد بوخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، مرجع سابق، ص ص59، 60.
11. A benachenhou, Introduction a l'analyse économique, O.P.U, Alger, 1976, P 17.
12. محمد بوخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، مرجع سابق، ص 107.
13. عبد الناصر جابي، علي الكنز، المجتمع والدولة في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 37.
14. Henri Lefebvre, Production de l'espace, P 124.
15. محمد عزي فريد، الأجيال والقيم: مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر، أطروحة دكتورة دولة في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2008، ص 108.
16. ابن خلدون، المقدمة، دار النشر للتوزيع والطباعة، بيروت، ط 2، 1999، ص 150.

16. Sari. D, Le poids de la démographie dans la tourmente algérienne, C.E.P.E.D, Rapport de recherche N° 1, Paris, 1996, P 6.

17. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص 150.

18. محمود الكردي، التحضر : دراسة اجتماعية القضايا والمناهج، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 65.

19. محمود الكردي، التحضر : دراسة اجتماعية القضايا والمناهج، المرجع السابق، ص 65.

20. مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، نفس المرجع، ص ص 153، 154.

21. مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ص 157، 182.

22. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 84.

23. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة العامة للكتاب، ط 2، 1989، ص 223.

24. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، مرجع سابق، ص 84.

25. دهام غصيب، الشباب العربي وتحديات المستقبل – منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية، الأردن، ص142.

26. لقجع عبد القادر، الشباب أمام الأسرة والدين والهشاشة العلائقية، يوم دراسي بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، تاريخ: 16-01-2013.

27. Boutefnouchet M., Les trois milieux sociaux du jeune algérien, Alger O.P.U, N°02,1986, P 04.

28. Pestieup, l' économieé souterraine, Edition hachette, 1989, P 21.

29. دهام غصيب، الشباب العربي وتحديات المستقبل - منتدى الفكر العربي، مرجع سابق، ص 145.

30. د. علي ليلة، الشباب والمجتمع أبعاد الاتصال والانفصال، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 145. 146.

31. أمال رداف، أشكال العنف في مدينة قسنطينة – دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة–علي منجلي–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 88.

32. أبو نصر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة ومظادتها، دار ومكتبة الهلال، مصر، 1995م، ص128.

33. نفس المصدر، ص 124.

34. حنا أرندت، في العنف، تر: إبراهيم العريس، دار الساقي، 1992م، ص40.

35. أمال رداف، أشكال العنف في مدينة قسنطينة، مرجع سابق، ص 90.

36. Michel Foucault, Surveiller et punir, Gallimard, 1975, P 9.

- – الثيوقراطية: حكما لآلهة، أو الحكم بتوجيه الهي مباشر، أو الحكم من خلال ممثلين يستندون لتوجهات إلهية، أو الحكومة الكهنوتية.